الأمم المتحدة

A/75/288

الجمعية العامة

Distr.: General
5 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 72 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

تقرير بشأن تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدّم، عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/42، عن تنفيذ توصيات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار وتتبع التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في ميانمار.

* A/75/150.

061020 290920 20-10469 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

أصدرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار تقريرين وأربع ورقات مواضيعية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تمهيداً لإعداد هذا التقرير، بتحليل 109 توصيات صُنفت على أساس مواضيعي في فئات هي النزاع وحماية المدنيين؛ والمساءلة؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والحريات الأساسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والإصلاحات المؤسسية والقانونية؛ والإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة.

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/42 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتابع تنفيذ حكومة ميانمار للتوصيات التي قدمتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، بما فيها تلك المتعلقة بالمساءلة، وتواصل تتبع التقدم المحرز في حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك حقوق الإنسان الواجبة لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى.

2 - وقد أُعدّ التقرير على أساس معلومات أولية وثانوية جُمعت من مصادر متنوعة، منها شهود العيان والحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وممثلو الأقليات العرقية والدينية والدبلوماسيون والإعلاميون والأكاديميون وخبراء آخرون. والتزمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ضوء عدم قدرتها على زيارة البلد، بمنهجية متسقة اتبعتها في جمع المعلومات من خلال مقابلات أجريت عن بُعد مع أكثر من 80 شخصاً من ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وشهودها. وخضعت المصادر الأولية لعملية تحقّق دقيقة وجرى تعزيزها بأدلة إضافية بالاستعانة بمجموعة متنوعة من المصادر المستقلة أو المصادر الأخرى، شملت الصور الساتلية والتقارير والبيانات الصادرة عن الحكومة. وتم التحقّق من صحة الوقائع فيما يتعلق بالحالات والحوادث وأنماط الانتهاكات التي توافرت أسباب معقولة للاعتقاد بأنها وقعت على النحو المنقول. والتمست مفوضية حقوق الإنسان معلوماتٍ من الحكومة بشأن المسائل المثارة في هذا التقرير، وأطلعتها على مسوّدةٍ له لإبداء تعليقاتها. ولم تتلقَ المفوضية رداً حتى الآن.

3 - انتهت في أيلول/سبتمبر 2019 ولاية بعثة تقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان بقراره 22/34. وأصدرت البعثة بموجب ولايتها تقريرين (A/HRC/39/64 و A/HRC/42/50) وأربع ورقات مواضيعية (A/HRC/39/CRP.2 و A/HRC/42/CRP.3 و A/HRC/42/CRP.4 و A/HRC/42/CRP.5). وقامت المفوضية، تمهيدا لإعداد هذا التقرير، بتحليل 109 توصيات قدمتها بعثة تقصي الحقائق إلى الحكومة والأمم المتحدة في ميانمار وصُنفت على أساس مواضيعي في فئات مختلفة هي النزاع وحماية المدنيين؛ والمساءلة؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والحريات الأساسية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والإصلاحات المؤسسية والقانونية؛ والإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا - حالة حقوق الإنسان

ألف - النزاع وحماية المدنيين

4 - ظلت ميانمار مسرحاً لاشتباكات مسلحة محتدمة بين التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة، ولا سيما في ولايات تشين وكاشين وكايين وراخين وشان. ولم يشمل وقف إطلاق النار الذي أعلنه التاتماداو من جانب واحد في كانون الأول/ديسمبر عام 2018 ومدَّده بعد ذلك المرة تلو الأخرى ولايةَ راخين رغم أنه طُبّق في سائر ولايات البلد. وفي آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومة جيش أراكان منظمةً إرهابية، مما أدى إلى تضاؤل فرص الاتفاق على وقف لإطلاق النار. وقد تجاهل التاتماداو دعوة الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وقام عوضاً عن ذلك بشنّ عملية تطهير أخرى في بلدة راثيدونغ في 26 حزيران/يونيه، مما أجبر آلاف المدنيين على النزوح من ديارهم.

ولايتا راخين وتشين

5 - دعت بعثةُ تقصـــي الحقائق، في تقريريها المقدّمين إلى مجلس حقوق الإنســـان، إلى وقف جميع العمليات الأمنية الجارية التي تخالف القانون ولا تقتضـيها الضـرورة وتتنافى مع مبدأ التناسـب. ودعا إلى وقفها أيضا كلٌّ من المفوّضة السامية والمقرر(ة) الخاصـ(ـة) المعنيـ(ـة) بحالة حقوق الإنسان في ميانمار. ورغم ذلك، زادت منذ عام 2019 ضـراوة القتال الدائر بين التاتماداو وجيش أراكان في ولايتي راخين وتشـين واتسـعت رقعته، مما أدى إلى سـقوط القتلى والجرحى وتدمير الممتلكات المدنية وغيرها من الأعيان المدنية، بما في ذلك المدارس ودور العبادة، واضطر عشرات الآلاف إلى النزوح داخليا.

6 - وقد تغيّرت أساليب القتال التي يتبعها التاتماداو، فأصبح يعتمد بشكل دوري على الضربات الجوية ضد جيش أراكان وإن بدا في بعض الأحيان أن المدنيين ربما يكونون قد استهدِفوا بشكل مباشر. وزاد زيادةً كبيرة عددُ الغارات الجوية التي تشـــنها المقاتلات النفاثة والهجمات المنفّذة باســـتخدام طائرات الهليكوبتر والمدفعية الثقيلة وعدد المعارك البرية في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية. ويبدو في المجمل أن جيش أراكان لم يكن نشـطاً ولا حاضـراً في المناطق التي اسـتهدفتها تلك الهجمات، ولم يُبلغ عن وقوع أي اشـتباكات مسـلحة في ذلك الوقت. وفي 7 نيسـان/أبريل 2020، شـنت مقاتلات نفاثة غارةً جوية في ولاية تشـين، مما أسـفر عن مقتل سـبعة مدنيين وإصـابة سـت نسـاء وطفل واحد بجراح. كما دُمرت ثمانية منازل وطاحونة للأرز وأُجبر القرويون على الفرار. وظل هؤلاء القرويون مشردين حتى تموز/يوليه 2020.

7 - ورغم أن العنف طال جميع المجتمعات المحلية في ولايتي راخين وتشين، كان أثر النزاع أشد وطأة على المدنيين من عرقيتي الراخين والروهينغيا. ففي الأشـهر الخمسـة الأولى من عام 2020، أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن 137 مدنياً وإصـابة 386 آخرين بجراح، منهم النسـاء والأطفال وكبار السـن. وتشـمل هذه الأرقام 25 قتيلا و 44 جريحا من أبناء الروهينغيا. وتجاوز عدد الضـــحايا المدنيين في الربع الأول من عام 2020 العدد الإجمالي للقتلى والجرحى المدنيين طوال عام 2019. وفي هجوم نُفذ في 29 شباط/فبراير، أطلقت قافلةٌ مركبات تابعة للتاتماداو النار على قرية في بلدة ماروك - أو، مما أســفر عن مقتل ســتة من أبناء الروهينغيا وإصـابة سـتة آخرين بجراح. ووفقا لما ذكره شـهود العيان، أطلق التاتماداو النار على القرية بصورة عشوائية لأكثر من ساعة بعد أن لحقت أضرار بإحدى مركبات القافلة من جراء انفجار لغم.

8 - واستُهدِفت المدارس والمواقع الدينية ومنازل المدنيين في هجمات شُنت عليها، ولحقت بها الأضرار من جراء القصـف المدفعي الثقيل أو على أيدي دوريات تابعة للتاتماداو[1]. وفي 13 شـباط/فبراير 2020، أصـيب ما لا يقل عن 17 تلميذا وتلميذة تتراوح أعمارهم بين الخامسـة والثانية عشـرة بجراح عندما سـقطت قذيفة هاون على مدرسـة ابتدائية في قرية خموي تشـونغ في بلدة بوثيدونغ. وكان أكثر من 60 تلميذا وتلميذة موجودين في المدرسة آنذاك. وفي 13 آذار/مارس، أصابت ثلاث قذائف مدفعية أحد الأديرة في قرية تين ما الواقعة في بلدة كيوكتاو، مما ألحق أضـــرارا جســـيمة بالمبنى. وفي 29 آذار/مارس، أحرق جنود عددا من المنازل وإحدى المدارس في قرية فا بيو ببلدة مِنبيا وأطلقوا على الدير المحلي قنبلة صاروخية دمرته.

9 - ونفّذت وحدات التاتماداو على نطاق واسع عملياتِ توقيف واحتجاز تعسفيين للمدنيين. وزُعم أيضاً أن المحتجزين تعرضـوا للتعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسـية أو اللاإنسـانية أو المهينة.

(1) من بين الهجمات الاثنتي عشـــرة التي اســـتهدفت مدارس في عام 2019، نُســـبت 8 هجمات إلى التاتماداو (انظر A/74/845-S/2020/525، الفقرة 127).

وفي بعض الحالات، عمد التاتماداو إلى جمع كل الذكور من أهل القرية، مع عصب أعينهم في كثير من الأحيان، قبل نقلهم إلى أماكن غير معلومة. وفي 19 نيسان/أبريل، ألقي القبض على 39 رجلاً من قرية كيوك سيك وتعرضوا لسوء المعاملة. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان خمسة منهم لا يزالون رهن الاحتجاز، بعد أن وُجّهت إليهم تهمة ارتكاب جرائم إرهابية. وقد أكد أفراد أسرهم هويتهم بعد مشاهدة مقطع فيديو تم تداوله على شبكة الإنترنت يظهر جنودا يعتدون على الرجال على متن مركب. وفي سياق حادث آخر، توفي في 26 شباط/فبراير رجلان من ستة رجال اعتقلهم التاتماداو بالقرب من قرية تين ما وهما رهن الحبس بعد أن تعرضا للضرب والطعن والحرق بالماء المغلي. وعُلّق أحد الرجلين من قدميه في شجرة وقام الجنود بضربه. ولم يُسلَّم جثمانا المتوفيين إلى أسرتيهما. واختفى عدة أشخاص أو ألقي القبض عليهم أثناء مرورهم بنقاط تفتيش عسكرية. وأدين عددٌ منهم فيما بعد بارتكاب جرائم إرهابية وجرى احتجازهم، في حين لا يزال آخرون في عداد المفقودين. وفي بعض الحالات، عثر أفراد أسر الضحايا على جثثهم بعد مرور أيام على اعتقالهم، واكتشفوا بها آثار إصابات خطيرة. ففي كيوكتاو، مثلا، عثر في 16 نيسان/أبريل على جثث ثلاثة رجال في مجرى أحد الأنهار بعد عدة أيام من احتجازهم عند نقطة تفتيش عسكرية، وكانت الجثث تحمل آثار الإصابة بطلقات نارية وعلاماتٍ تدل على تعرضهم لاعتداء شديد.

10 - وهناك أدلة تثبت أن وحدات من التاتماداو قتلت مدنيين بصورة غير قانونية في حوادث لم تقع فيها اشتباكات مسلحة. ففي 22 نيسان/أبريل، أطلق جنود التاتماداو قنبلة صاروخية، مما أسفر عن إصابة رجل بجراح خطيرة بينما كان يرعى بعض حيوانات الجاموس في بلدة مِنبيا. وقد توفي الرجل أثناء نقله إلى المستشفى. وفي 30 أيار/مايو، قتلت امرأة تبلغ من العمر 73 عاما برصاص التاتماداو بينما كانت تجمع الحطب في بلدة باليتوا.

11 - وأوقفت قوات الأمن عدة مرات مركباتٍ كانت تنقل الجرحى إلى المستشفيات، وقد توفي بعضهم أثناء انتظارهم عند نقاط التفتيش. وكان من بين هؤلاء صبي مصاب يبلغ من العمر 15 عاماً توفي في 13 نيسان/أبريل بعد أن أوقِف عند إحدى نقاط التفتيش العسكرية. وكان الصبي في طريقه لالتماس علاج طبي عاجل بعد أن أصيب بجراح في قصفٍ تعرضت له قرية كيوك سيك أسفر عن مقتل أخوين له. وفي 11 أيار/مايو، أصدرت الإدارة العامة للخدمة المدنية في بلدة مونغداو أمرا يقيّد نقل المصابين إلى المستشفيات، ويقتضي حصول الفرد أو المنظمة على رسائل من عدد من المسؤولين المحليين والقوات المسلحة قبل أن يتسنى نقل المصابين لتلقي العلاج.

12 - وفي الفترة ما بين 19 آذار/مارس و 29 نيسان/أبريل، وقعت في ولايتي تشين وراخين ثلاث هجمات استهدفت جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي كل من هذه الهجمات، كانت المركبات أو السفن المعنية تحمل شعارات أو أعلاماً رسمية. ففي 19 آذار/مارس، أُطلقت النيران على مركب تابع للمنظمة الدولية للإغاثة في منطقة تاو كان بولاية راخين، مما أدى إلى لحاق أضرار به. وفي 20 نيسان/أبريل، تعرضت مركبةٌ تابعة لمنظمة الصحة العالمية لهجوم في بلدة مِنبيا أثناء نقلها عينات من مصابين بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من راخين إلى يانغون. وجُرح السائق والراكب كلاهما بعد إصابتهما بأعيرة نارية، وكان الراكب من مسؤولي وزارة الصحة والرياضة. وقد توفي السائق بعد ذلك متأثرا بجراحه. وفي 29 نيسان/أبريل، أمر رئيس ميانمار بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث. ولم تكن اللجنة قد أعلنت نتائج التحقيق الذي أجرته حتى وقت كتابة هذا التقرير. وأخيرا، تعرضت قافلةٌ من خمس شاحنات تابعة لبرنامج الأغذية العالمي لهجوم شُن عليها في ولاية تشين في 29 نيسان/أبريل، وذلك أثناء نقل القافلة المعونة الغذائية إلى باليتوا. وقد أصيب أحد المتعهدين بجروح.

13 - وفي عام 2020، أحرقت وحدات التاتماداو عدة قرى ومنازل خاصة بمدنيين في مناطق متضررة من القتال، تنفيذاً لتكتيك تدمير الممتلكات المدنية الموثَّق جيدا الذي تتبعه القوات المسلحة وفي انتهاك لمبدأ التمييز. واستخدم جنود التاتماداو السوائل القابلة للاشتعال والمشاعل لإحراق القرى والمنازل. وقاموا، في عدة حالات، بإضرام النار في قرى هجرها سكانها في أعقاب اشتباكات أو قصف بالأسلحة الثقيلة. وفي إحدى هذه الحوادث، أضرم جنود التاتماداو النار في 26 أيار/مايو في أكثر من 60 منزلا بقرية مي ليت وا الواقعة في بلدة باليتوا وذلك بعد أن هجر السكان القرية بسبب الاشتباكات. ولم تكن المنطقة تشهد اشتباكاتٍ وقت إحراق القرية.

14 - ووردت ادعاءات تفيد بارتكاب جيش أراكان انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك زرع الألغام الأرضية في المناطق الآهلة بالسكان المدنيين ونهب ممتلكات المدنيين ومواشيهم وهدم 53 منزلاً للسكان الروهينغيا في سين خون تاينغ في بلدة راثيدونغ. وقد فر العشرات من أبناء الروهينغيا من القرية بعد اختطاف مسؤولَيْن محليين من أبناء الطائفة وزُعم أنهما لقيا مصرعهما على أيدي جيش أراكان في أيار/مايو 2019. ولا يزال الفارون مشردين داخل البلد.

15 - وتفيد الإحصاءات الرسمية[2] بأن عدد المشردين من جراء النزاع بلغ في 7 تموز/يوليه 637 81 شخصا، في حين يرتفع هذا الرقم حسب تقديرات الجهات المحلية الفاعلة في مجال العمل الإنساني ليصل إلى 708 190 أشخاص. ويقيم المشردون داخلياً في الوقت الراهن في مواقع مؤقتة اتخذوها على عجلة محلا لإقامتهم وفي مدارس وكنائس وأديرة. وتفتقر الغالبية إلى إمكانية الحصول على الغذاء الكافي والمياه النظيفة كما تواجه تهديدات أمنية من جراء استمرار الأعمال القتالية، بما في ذلك مخاطر الألغام الأرضية، وتقييد حرية التنقل وانعدام سبل كسب العيش والافتقار إلى الخدمات الأساسية. وهم، بحكم معيشتهم في مخيمات مكتظة لا تتوافر فيها متطلبات الحفاظ على النظافة الصحية، معرضون أيضاً لخطر الإصابة بالأمراض، بما في ذلك كوفيد-19.

16 - وتراجعت بشدة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، ولا سيما المشردون داخليا. ويقدر أن نحو 000 750 ألف شخص في ولاية راخين وحدها يحتاجون حالياً إلى المساعدات الإنسانية. وأصبح الحصول على الدعم الإنساني هو الوسيلة الوحيدة للبقاء على قيد الحياة بالنسبة للكثيرين، بعد أن فقدوا مصادر الدخل والغذاء. وقد مُنعت المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المناطق المتضررة منذ تطبيق لوائح جديدة تنظم السفر وإمكانية الوصول في نهاية عام 2019. وتدنت إمكانية الوصول إلى المناطق الريفية بشكل حاد منذ آذار/مارس 2020 بسبب القيود التي فرضتها السلطات في ولايتي راخين وتشين على إمكانية الوصول على مستوى البلدات. وفي حزيران/يونيه 2020، أضيف مستوى آخر من التصاريح الأمنية المطلوبة للترخيص بنقل المعونة من يانغون إلى سيتويه وأصبح بالإمكان وقف شحنات المساعدة الإنسانية في نقاط التفتيش العسكرية إذا اشتُبه في أن المساعدة ستحوَّل إلى جيش أراكان، وذلك حتى بعد الحصول على جميع الأذونات اللازمة من السلطات. ولا يُسمح إلا لعددٍ قليل من المنظمات الدولية بالوصول إلى المناطق الواقعة خارج المدن الرئيسية لتسليم مساعدات غير غذائية. وقد أدت الإجراءات البيروقراطية اللازمة للحصول على هذه التصاريح إلى تعقّد الأنشطة الإنسانية في كل من راخين وتشين، مما أدى إلى انقطاع الخدمات الحيوية وتأخر تقديمها. وكان من أثر القيود المفروضة على إمكانية الوصول أن عطلت أيضاً توفير خدمات الحماية في المناطق المتضررة من النزاع.

(2) انظر: https://reliefweb.int/map/myanmar/myanmar-myanmar-armed-forces-arakan-army-conflict-generated-displacement-rakhine-and-0.

17 - وأدى استمرار عمليات الحصار والاشتباكات المسلحة إلى تفاقم المشاكل المتعلقة بإمكانية الحصول على الغذاء في ولايتي راخين وتشين. فقد وضعت السلطاتُ المتاريس على الطرق، مما حدّ عملياً من التنقل على طول الطرق الواصلة بين البلدات أو باستخدام الممرات المائية التقليدية وأفضى بدوره إلى تعطيل سلاسل الإمداد. وأدى الحصار إلى شح الأغذية وخلو مناطق تخزين الأغذية والأسواق المحلية من المخزونات كما أفضى أيضاً إلى تضاعف أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تضاؤل المدخول الغذائي اليومي للسكان. ففي بلدة باليتوا التي قام فيها التاتماداو بتعطيل طرق النقل البري والمائي منذ أوائل عام 2020، ارتفعت تكلفة كيس الأرز المنخفض الجودة من 000 30 كيات (21 دولارا) إلى 000 120 كيات (84 دولارا). واضطر بعض السكان إلى اللجوء إلى تدابير شديدة القسوة، كالاقتصار على تناول الفاكهة في نظامهم الغذائي وأكل جذوع أشجار الموز أو اتخاذ العلف الحيواني طعاما. ويواجه سكان بلدة آن بولاية راخين أيضا نقصاً في الغذاء لأن سلاسل النقل والإمداد تأثرت بالحصار الذي فرضه التاتماداو منذ كانون الثاني/يناير 2020.

18 - وعلى الرغم من التوصيات التي قدمها كل من بعثة تقصي الحقائق والمفوّضة السامية والمقرر(ة) الخاص(ة)، لم توقِف السلطات أعمال العنف والعمليات العسكرية في ولايتي راخين وتشين. وتسبّب تدمير القرى ومنازل المدنيين في معاناة شديدة في صفوفهم. ويشكّل الاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، يتعين على أطراف النزاع احترام مبادئ التمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية؛ والامتناع عن شن الهجمات العشوائية؛ ومراعاة التناسب في الهجوم؛ واتخاذ الاحتياطات عند تنفيذ الهجمات. وقد أسفرت هذه النتائج عن دعوات لإجراء مزيد من التحقيقات في سلوك التاتماداو في ولايتي تشين وراخين الذي يمكن أن يشكّل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

ولايتا كاشين وشان

19 - أُفيد أيضاً بوقوع أنماط من الانتهاكات والتجاوزات في ولايتي كاشين وشان. فرغم إعلان أطراف النزاع وقفَ إطلاق النار، استمر الإبلاغ عن وقوع اشتباكات بين التاتماداو ومنظمات عرقية مسلحة، بعضها من الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ووقع المدنيون الذين يعيشون في المناطق المتضررة ضحايا لانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن والمنظمات العرقية المسلحة. وتؤكد هذه الأحداث هشاشة الحالة الأمنية في تلك المناطق بسبب توقف عملية السلام، وهي تثير الشواغل أيضا فيما يتعلق باحتدام الأعمال العدائية في شمال ميانمار وشمالها الشرقي.

20 - وتفيد التقارير بأن الخسائر في صفوف المدنيين في ولايتي كاشين وشان كانت نتيجةً لهجمات شنها التاتماداو على المناطق الآهلة بالمدنيين، بما في ذلك القرى، وللاستخدام العشوائي للمدفعية الثقيلة والأسلحة النارية الصغيرة. ووردت أيضاً أنباء تفيد بوقوع عدة انتهاكات أخرى ارتكبها التاتماداو شملت عمليات التوقيف التعسفي، والاحتجاز دون إمكانية الاتصال بالخارج، وتعذيب المدنيين وإساءة معاملتهم، والتجنيد والعمل القسريين، واستخدام الأعيان المشمولة بالحماية مثل المدارس لأغراض عسكرية.

21 - وأفيد كذلك بأن المنظمات العرقية المسلحة قامت باختطاف مدنيين أو اعتدت عليهم بالضرب أو قتلتهم، وعمدت إلى تجنيد القرويين قسراً للعمل كمرشدين أو حمّالين، وطالبت أفرادا يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها بدفع إتاوات، وعرّضت المدنيين للخطر باحتلالها القرى أو إقامتها المعسكرات بالقرب منها. وتشكّل الألغام الأرضية التي يقال إن كلا من التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة قام بزرعها، وكذلك الذخائر

غير المنفجرة، تهديدات جسيمة للمدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق، وخاصة المشتغلون بالزراعة وغيرهم ممن يضطرهم عملهم إلى الاقتراب من المناطق الملوثة بالألغام. وقد تسببت الألغام والذخائر غير المنفجرة في وقوع مئات الإصابات. وما فتئ النزاع يدفع السكان إلى النزوح، ولا يزال 000 105 شخص مشردين داخليا في 170 موقعاً في مختلف أنحاء ولايتي كاشين وشان بعد نزوحهم من ديارهم في عام 2011. واضطر آلاف آخرون إلى الفرار من منازلهم بصورة مؤقتة بسبب الاشتباكات، ولكنهم تمكنوا من العودة إليها بعد ذلك. وفي منتصف عام 2020، أفيد بأن التاتماداو دمر نقاطاً للفحص الطبي كان كل من منظمة استقلال كاشين ومجلس استعادة ولاية شان يديرها للكشف عن حالات الإصابة بكوفيد-19.

ولاية كايين

22 - في كانون الثاني/يناير 2020، أدى استئناف الأشغال العامة لشق طريق يربط كيوكيي في منطقة باغو ببلدة هبابون في ولاية كايين، وما ترتب على ذلك من زيادة في وجود قوات التاتماداو في المنطقة، إلى وقوع اشتباكات مع عناصر من اتحاد الكارين الوطني، وهو منظمة عرقية مسلحة من الموقعين على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وأكدت المنظمات المحلية أن التاتماداو قام بشكل منهجي بإطلاق الذخيرة المدفعية على المناطق الآهلة بالمدنيين لإجبار السكان على الفرار. ووفقاً للأرقام الأولية، لاذ أكثر من 000 2 مدني بغابة مجاورة، حيث واجهوا صعوبات في الحصول على الغذاء والخدمات. ويُزعم أن جنودا من التاتماداو قتلوا في عام 2020 ثلاثة مدنيين في المنطقة المحيطة بالطريق الجاري شقه، وقاموا بإحراق جثة أحد الضحايا. وقد استمرت الأنشطة المسلحة المؤدية إلى نزوح السكان حتى بعد إعلان التاتماداو وقف إطلاق النار بسبب أزمة كوفيد-19، حيث أفيد بأن المئات فروا من قراهم. وفي 6 أيار/مايو، قيل إن التاتماداو دمر ما لا يقل عن نقطتين للفحص الطبي كان اتحاد الكارين الوطني يديرهما للكشف عن حالات الإصابة بكوفيد-19.

باء - المساءلة

23 - لم تحرز ميانمار سوى تقدم محدود بشأن توصيات بعثة تقصي الحقائق المتعلقة بإجراء تحقيقات سريعة وفعالة ودقيقة ومستقلة ونزيهة في الجرائم المرتكبة في جميع أنحاء البلد ومحاسبة الجناة المسؤولين عنها. وفي نيسان/أبريل 2018، أعلن التاتماداو أن محكمةً عسكرية، ظل كامل إجراءاتها سرياً حتى الآن، حكمت على أربعة ضباط وثلاثة جنود بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة لضلوعهم في قتل 10 رجال من الروهينغيا في قرية إين دين. غير أن القائد الأعلى عفا عن هؤلاء الضباط والجنود وأطلق سراحهم في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بعد أن قضوا أقل من سنة من مدة عقوبتهم. وتبرز هذه الإجراءات وذلك العفو انعدام الشفافية والاستقلالية في نظام القضاء العسكري بميانمار وما للقائد الأعلى من نفوذ على سير القضايا. وفي 30 حزيران/يونيه 2020 كذلك، أعلن التاتماداو أن محكمة عسكرية أدانت ضابطين وجندياً بتهمة "التخاذل في اتباع التعليمات" خلال حادثة غو دار بيين التي وقعت في بوثيدونغ في عام 2017. وكما حدث في إجراءات سابقة نظر فيها القضاء العسكري ورغم تأكيدات التاتماداو بالتزام الشفافية، لم يُفصح حتى الآن عن أي معلومات تتعلق بهوية الجناة أو رتبهم أو الجرائم المنسوبة إليهم أو إجراءات محاكمتهم أو الأدلة التي أدانتهم أو الأحكام التي صدرت بحقهم. والسرية وعدم الاستقلالية هما السمتان الغالبتان على جميع الإجراءات التي يتولى التاتماداو الإشراف عليها، مما يجعل إجراءات المحاكمة العسكرية غير كافية لإقامة العدل فيما يتعلق بالجرائم التي يرتكبها الأفراد العسكريون ضد المدنيين. وفي حالة ولايتي كاشين وشان، لم تُجر أي تحقيقات أو ملاحقات جنائية وتنعم القوات المسلحة بحصانة تامة من العقاب على الجرائم التي وثقتها بعثة تقصي الحقائق في هاتين المنطقتين.

24 - ومثلما حدث من قبل عندما أريد الإيحاء باتباع قدر من المساءلة[3]، قدمت لجنة التحقيق المستقلة التي شكّلتها الحكومة تقريرها إلى الرئيس في 20 كانون الثاني/يناير 2020. وباستثناء موجز تنفيذي مؤلف من 14 صفحة تتضمن التوصيات وبعض المرفقات، لم يُنشر التقرير حتى الآن. والمعلومات التي أتيحت لا تكفي لإجراء تقييم كامل للتحليل الوقائعي والقانوني الذي تستند إليه استنتاجات لجنة التحقيق وتوصياتها، فضلاً عن أساليب عملها، بما في ذلك نوع المصادر التي اعتُمد عليها وكيفية اختيارها وسبل الاتصال بالشهود وتوفير الحماية لهم، ولا سيما عدم إجراء اللجنة مقابلات مع أي من الضحايا والشهود من أبناء الروهينغيا الموجودين في بنغلاديش. ولا تزال الشواغل الهامة التي طُرحت فيما سبق بشأن هيكل اللجنة وولايتها وتوقيت اضطلاعها بمهمتها واستقلاليتها وحيادها قائمةً. وبالنظر إلى أن ولايتها ركّزت بشكل ضيق على أحداث محدّدة وقعت في ولاية راخين خلال فترة مدتها 12 يوماً، لم تُجر أي تحقيقات بشأن وقوع أنماط أوسع نطاقاً من الانتهاكات أو الجرائم في أجزاء أخرى من البلد. ولا تزال سلطات ميانمار تنكر وقوع جرائم في تلك المناطق وتنفي أن أعمال العنف المتكررة والانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الأقليات في جميع أنحاء البلد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات وممارسات تمييزية.

25 - وقد أغفلت لجنة التحقيق المستقلة في توصياتها نقاط الضعف المؤسسي في نظام العدالة الوطني ولم تتناولها بشكل شامل. وجدير بالذكر أن معالجة الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت على مدى عقود وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون يقتضيان أن تكفل ميانمار المساءلة، بما في ذلك من خلال مبادرات العدالة الانتقالية، في امتثال تام للمعايير الدولية وعن طريق آليات تتسم بالحياد والمصداقية. وثمة حاجة إلى عملية إصلاح دستوري وقانوني ومؤسسي وإداري واسعة النطاق يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب ومنع تكرار الانتهاكات.

26 - وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، مثلت ميانمار أمام محكمة العدل الدولية في سياق القضية المتعلقة *بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (غامبيا ضد ميانمار)*. وخلال الجلسات العلنية التي نظرت فيها المحكمة في طلب للإشارة بتدابير تحفظية قدمته غامبيا بهدف الحفاظ على حقوق جماعة الروهينغيا وأبنائها في ميانمار وحقوق غامبيا بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ريثما تصدر المحكمة قرارها النهائي في القضية، لاحظ ممثل ميانمار أنه لا يمكن استبعاد أن تكون الأحداث موضوع الدعوى منطويةً على تجاهل للقانون الدولي الإنساني الدولي، وأعرب مرة أخرى عن استعداد ميانمار لمحاكمة المسؤولين عن ذلك. غير أن البادي أن الخطواتِ التي اتخذتها لجنة التحقيق المستقلة والإجراءاتِ التي نظر فيها القضاء العسكري حتى الآن لم تكن كافية بل إنها كررت الأنماط السابقة للتعامل مع هذه المسائل بتأخير عمليات المساءلة الفعالة والامتناع عن محاسبة الجناة. وخلال الجلسات التي عقدتها المحكمة، لم يتطرق ممثلو ميانمار بشكل كامل إلى مسألة العنف الجنسي والجنساني رغم توثيق بعثة تقصي الحقائق استشراءَ أعمال الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والعنف الجنسي ضد نساء وفتيات الروهينغيا، وأحيانا ضد الرجال والفتيان من هذه الطائفة. والنتائج المتاحة التي توصلت إليها لجنة التحقيق، وهي مزيج من الإنكار ورفض المسؤولية، تلقي بظلال الشك على مدى استعداد السلطات لكفالة مساءلة حقيقية وضمان استقلال اللجنة.

(3) انظر A/HRC/39/64، الفقرات 95 إلى 99؛ و A/HRC/39/CRP.2، الفقرات 1601 إلى 1609؛ و A/HRC/40/37، الفقرات 56 إلى 59؛ و CEDAW/C/MMR/CO/EP/1، الفقرة 9.

27 - وفي شهر كانون الثاني/يناير، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بشأن طلب الإشارة بتدابير تحفظية وطالبت ميانمار باتخاذ كل ما في وسعها من تدابير لمنع ارتكاب جميع الأعمال التي تُعتبَر في إطار اتفاقية الإبادة الجماعية أعمال إبادة جماعية بحق أبناء جماعة الروهينغيا في أراضيها، وأن تحافظ على الأدلة المتعلقة بالادعاءات موضوع الشكوى، وأن تقدم تقارير دورية عن التدابير المتخذة امتثالا للتدابير التحفظية. وفي 22 أيار/مايو، قدمت ميانمار تقريرها الأول الذي لم يُتح للجمهور حتى الآن. وفي 8 نيسان/أبريل، أصدر مكتب رئيس ميانمار توجيهين يأمر أولهما المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة، بالامتناع عن ارتكاب الأعمال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من الاتفاقية ويحظر الثاني إتلاف الأدلة المتصلة بالأحداث المشار إليها في التقرير النهائي للجنة التحقيق المستقلة. ولا تتوافر معلومات عن إجراءات المتابعة التي اتخذتها السلطات لتعميم التوجيهين المذكورين على المسؤولين والوكالات الحكومية على جميع المستويات أو إعلامهم بمحتواهما.

28 - وقد صدرت التوجيهات الرئاسية بشأن الحفاظ على الأدلة بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على الأحداث التي وقعت في ولاية راخين. وخلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن ميانمار سعت بشدة، منذ آب/أغسطس 2017، إلى منع عودة الروهينغيا وذلك عن طريق "الاستيلاء على الأراضي المهجورة وتطهير المساحات" و "محو كل أثر لمجتمعات الروهينغيا". وإضافة إلى ما تقدم، تؤكد الصور الساتلية بشكل قاطع أن الهياكل المادية التي بُنيت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017 استعداداً لعودة الروهينغيا، ومنها مركزا الاستقبال الكائنان في تونغ بيو ليت يار وفي انغا خو يا ومركزُ المرور العابر في هِلا بو كاونج، شيدت على أنقاض قرى الروهينغيا، أي أن من المحتمل أن تكون قد دمرت أي دليل ربما كان موجودا في تلك المواقع. وهناك أدلة تشير إلى حدوث عملية إعادة بناء مماثلة منذ عام 2017 في عدة قرى في بلدة مونغداو، وكذلك في قرية باونغ زار في بلدة راثيدونغ.

29 - وطوال شهر مايو/أيار، وردت تقارير تفيد بأن التاتماداو أحرق مساحات شاسعة من بلدة بوثيدونغ، التي كانت بها على الأقل خمس قرى يسكنها الروهينغيا. وقد فرّ آلاف الروهينغيا من تلك المناطق في عام 2017 خلال ما أطلق عليه اسم "عمليات التطهير" وبعدها، وكان العمل جارياً على تدمير المباني الخاوية هناك منذ إخلائها. وفي شهر أيار/مايو، عاد التاتماداو إلى المنطقة وقامت قواته بإحراق الأطلال المتبقية من قرى بين ما كيونغ، ودون بينغ، وثين غا نت، وسوي تونغ، وكون تونغ. ووفقا لشهود العيان، لم يكن لإحراق تلك المناطق صلة بالنزاع الدائر مع جيش أراكان، حيث لم تشهد المنطقة أي اشتباكات. وفي رسالة مؤرخة 17 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى المفوّضة السامية، ذكر الممثل الدائم لميانمار لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف أن الهجمات التي يُزعم أنها وقعت في بلدة بوثيدونغ في شهر أيار/مايو "لم تحدث قط".

جيم - العنف الجنسي والجنساني

30 - لا يزال الإفلات من العقاب عن أعمال العنف الجنسي والجنساني مستمراً. ولا توجد آليات آمنة وفعالة ومراعية للاعتبارات الجنسانية يسهل الوصول إليها للإبلاغ عن هذه الجرائم ولا تزال الحكومة تنكر بشكل قاطع وقوعها سواء في سياقات النزاع أو في غير سياقات النزاع. كما استبعدت لجنة التحقيق المستقلة أدلةً على وقوع أعمال عنف جنسي وجنساني وثّقتها بعثة تقصي الحقائق. ولا يزال الضحايا وأسرهم يواجهون عقبات كبيرة تحول دون الإبلاغ عن العنف والحصول على الخدمات. ومن التحديات التي أفاد بها المدافعون

عن حقوق الضحايا حاجز اللغة الذي تواجهه المجتمعات المحلية للأقليات العرقية، والشعور بالخوف من التعرض للوصم، وخشية الوقوع تحت طائلة قوانين التشهير الجنائية إذا كان أفراد من القوات المسلحة ضالعين في الحالات المبلغ عنها. وأوجه القصور هذه تجعل عملية تقييم مدى انتشار العنف الجنسي في ميانمار أمرا عسيرا، فالمرجح أن الحالات القليلة المبلغ عنها لا تمثل إلا النَّزر اليسير من الحالات التي تحدث في جميع أنحاء البلد. وتشتد هذه التحديات بشكل خاص في المناطق الريفية والمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث تعالَج الحالات في العادة بتقديم تعويضات تدفعها أطراف ثالثة وسيطة أو لا تعالَج على الإطلاق.

31 - ومنذ شباط/فبراير 2019، أنشأت الحكومة "مراكز المنفذ الواحد لمعالجة الأزمات" و "مراكز المنفذ الواحد لدعم المرأة"، وهي مراكز تقدم الخدماتِ الصحية للناجيات وتوفر المأوى للأمهات والأطفال والدعمَ القانوني لضحايا العنف الجنسي. وتلك خطوات إيجابية، إلا أن عدد المراكز قليل وإمكانية استفادة أكثر السكان ضعفاً بخدماتها محدودة. ولا تزال إمكانية الوصول غير المقيّد إلى خدمات مجانية وسرية ومتعددة التخصصات لمعالجة العنف الجنسي والجنساني غائبةً في ميانمار. ولئن كانت وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين ووزارة الصحة والرياضة قد قامتا بوضع بروتوكولات ومبادئ توجيهية لتعزيز الاستجابة التي تتمحور حول الناجين، فلا بد من توسيع نطاق الخدمات إلى حد بعيد لكفالة تمكّن السكان الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها والمتضررين من النزاع من الاستفادة منها. ولا بد أيضاً من تيسير إمكانية الوصول للشركاء المتخصصين في تقديم خدمات الاستجابة التي تتمحور حول الناجين.

32 - وبعد توقيع بيان مشترك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في عام 2018، شكّلت الحكومة في آذار/مارس 2019 لجنةً وطنية كُلّفت بوضع خطة عمل لتنفيذ البيان. ومما يدعو للأسف أن الحكومة لم تلتزم حتى الآن، خلافا للممارسة الدولية، بخطة عمل يتم إقرارها بالاشتراك مع الأمم المتحدة، متذرعةً بشواغل تتعلق بالرصد وإمكانية الوصول. وفي الوقت نفسه، يخلو مشروع خطة العمل، الذي لم يوافَق عليه بعد، من تدابير الحماية الأساسية الممنوحة لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين من محنته. ومن بين الشواغل الأخرى التي يطرحها المشروع عدم تضمينه إشارة إلى الإصلاحات اللازمة للتشريعات ذات الصلة، وعدم شموله جميع الفئات أو نصه على اتباع نهج يركّز على الناجين، بما في ذلك النص على آلية لتقديم الشكاوى تكفل سريتها وحماية المشتكين من القصاص.

33 - وفي كانون الثاني/يناير 2020، قُدم إلى البرلمان مشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة بعد عملية صياغة مطوّلة بدأت في عام 2013. ولا يزال المشروع، على الرغم من الشواغل التي طرحها المجتمع المدني والأمم المتحدة بشأن مضمونه، غير مستوف للمعايير الدولية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على نحو ما أكدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ولذلك، لا تزال الشواغل قائمة بشأن ما إذا كان مشروع القانون سيوفر الحماية القانونية الكافية للمرأة إذا ما صدر بشكله الحالي.

دال - الحقوق والحريات الأساسية

34 - لم يُنفذ الجانب الأكبر من التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق والمقرر(ة) الخاص(ة) واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن حماية واحترام الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للجميع في ميانمار والتي قبلها البلدُ خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولا يزال المدافعون عن حقوق

الإنسان والصحفيون والأفراد الذين يعبرون عن آراء مخالفة للرأي الرسمي يتعرضون للمضايقة والملاحقة الجنائية بسبب ممارستهم لحقوقهم، مما يزيد من تضاؤل الحيز المتاح لممارسة الحقوق والحريات الديمقراطية. وما زال النشطاء يتعرضون للسجن بموجب قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية الصادر في عام 2011 لتنظيمهم الاحتجاجات السلمية. ففي شباط/فبراير 2019، سُجن سبعة طلاب لمدة ثلاثة أشهر في ماندالاي لعدم تقديمهم إشعاراً يخطرون به السلطات بتنظيمهم مظاهرة تدعو إلى تعزيز الأمن في الحرم الجامعي. وفي شباط/فبراير 2020، أُدين خمسة طلاب في يانغون لمشاركتهم في مظاهرة نُظمت احتجاجاً على قطع شبكة الإنترنت عن غرب ميانمار.

35 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت القيود المفروضة على حرية التعبير، بما في ذلك تجريم الصحافة والأنشطة الصحفية المستقلة، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالعمليات العسكرية للتاتماداو. ووُجّهت لمحرري المنافذ الإخبارية "ذا فويس" و "نارينجارا" و "خيت ثيت" في أوائل عام 2020 تهمة ارتكاب جرائم الإرهاب بعد إعلان جيش أراكان منظمة إرهابية ونشر تلك المنافذ مقابلات مع متحدث باسم جيش أراكان. ففي 30 آذار/مارس، جرى توقيف ناي لين محرر المنفذ الإخباري "ذا فويس" واحتُجز حتى 10 نيسان/أبريل، في حين لا يزال محررا "نارينجارا" و "خيت ثيت" متواريين مع بعض زملائهم عن الأنظار. وقد أقدم التاتماداو على تقديم الشكاوى ضد وسائل الإعلام بسبب تغطيتها للنزاع في ولاية راخين، بما في ذلك شكواه ضد أونغ مارم أُو رئيس تحرير "Development Media Group" في أيار/مايو 2019، وضد صحيفة "The Irrawaddy" في نيسان/أبريل 2019، ووكالة أنباء رويترز في آذار/مارس 2020. وقد سحب التاتماداو بعض شكاواه، غير أن الصحفيين المحليين يعتبرون هذه الشكاوى تهديداً لقدرتهم على أداء واجبهم المهني.

36 - ويواصل التاتماداو والمسؤولون الحكوميون إقامة دعاوى التشهير، حيث أُبلغ بما مجموعه 150 حالة في عامي 2018 و 2019. ومن الأمثلة على ذلك فرقة "Peacock Generation Thangyat" التي وُجّهت لسبعة من أعضائها، بعد أداء العروض الساخرة التقليدية للفرقة في منطقتي يانغون وآيياروادي في نيسان/أبريل 2019، تُهمة التشهير بالقوات المسلحة وقدموا للمحاكمة في ست بلدات بناءً على المادة 505 (أ) من قانون العقوبات والمادة 66 (د) من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدانت عدة محاكم ستةً منهم وصدرت بحقهم أحكامٌ بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وخمس سنوات، ولا تزال محكمتان في آيياروادي تنظران في التهم المذكورة. وتُعتبَر هذه القضية نموذجاً لانتهاكات مبدأ عدم مشروعية المحاكمة مرتين على الجرم ذاته، كما أنها تبرز مشاكل جوهرية فيما يتعلق بمبدأ المحاكمة وفق الأصول القانونية المرعية والحق في محاكمة عادلة.

37 - وفي شهر نيسان/أبريل، أمرت الحكومة شركاتِ الاتصالات السلكية واللاسلكية بحجب 20 موقعاً إعلامياً لفئات عرقية، متذرعةً بنشرها ما أسمته "أخبارا زائفة". وقُطعت منذ حزيران/يونيه 2019 شبكة الإنترنت عن الأجهزة الجوالة في المناطق المتضررة من النزاع في ولايتي تشين وراخين. واحتُج بدواعي الأمن القومي لتبرير الحظر، لكن التدابير السارية دون تمييز تحرم الناس الذين يعيشون في مختلف أنحاء المنطقة من الحصول على المعلومات المنقذة للأرواح، بما في ذلك خلال أزمة كوفيد-19. وقد أعيد في أيار/مايو 2020 تشغيل خدمات الإنترنت عبر الأجهزة الجوالة في مونغداو فقط.

38 - وقدمت بعثةُ تقصي الحقائق إلى الحكومة توصياتٍ مفصلة بشأن خطاب الكراهية. وفي 20 نيسان/أبريل 2020، أصـــدر مكتب الرئيس توجيهاً يأمر جميع الوزارات وحكومات الولايات والأقاليم باتخاذ كل ما في وسعها من تدابير لشجب ومنع خطاب الكراهية بكافة أشكاله وتشجيع المشاركة في أنشطة مكافحة خطاب الكراهية ودعمها. وينبغي أن يلي هذه الخطوة الإيجابية الأولى تنفيذٌ عادل ومنصـــف وغير تمييزي للتوجيه الرئاسي، علاوة على وضع إطار قانوني وسياساتي شامل لمكافحة التمييز أيا كانت أسبابه، بما فيها الأصل العرقي والديانة ونوع الجنس والميول الجنسية. وعرضت مفوضية حقوق الإنسان وغيرها من كيانات الأمم المتحدة على الحكومة مساعدتها على وضع إطار من هذا القبيل تلافياً لإقرار مشروع قانون يتعلق بمكافحة خطاب الكراهية قد يزيد من تقييد حرية التعبير. والأحكام الغامضـــة في مشـــروع القانون المذكور عرضـــةٌ لإســـاءة تطبيقها ويمكن، إن اعتُمد المشـــروع بصـــيغته الحالية، أن تعتدي بشـــدة على الحق في حرية التعبير.

39 - ويتضـمن جزء كبير من المحتوى المنشـور على شـبكة الإنترنت عباراتٍ تنم عن مشـاعر ازدراء للأقليات وتنطوي على إهانة لهم كما تشوه صـورةَ من يدعمون حسـب المزاعم المنظماتِ العرقية المسـلحة. وفي الآونة الأخيرة، تعرض ناشطون شاركوا في حملة إلكترونية لمكافحة التمييز لتهديدات ومضايقات بسبب نشـاطهم الدعوي. ورغم اتخاذ موقع "فيسـبوك" خطواتٍ لتحسـين أدائه في ميانمار منذ عام 2018، شـملت إزالةَ الحسـابات الشـخصـية للمسـؤولين العسـكريين وصـفحاتهم الداعية لتنظيم المظاهرات، لا تزال هناك صفحات للدعاية العسكرية تحتوي على عبارات عنصرية تحرض على الكراهية.

40 - وعلى الرغم من توصية بعثة تقصي الحقائق بتيسير عودة المشردين داخلياً إلى ديارهم أو مناطقهم الأصلية، لا يزال الآلاف محتمين بالمخيمات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وضعت الحكومة الصيغةَ النهائية لاستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بإعادة توطين المشردين داخليا وإغلاق مخيماتهم، وهي الاستراتيجية التي تتضمن إشارات إلى معايير دولية رئيسية ويمكن أن تسهم في إيجاد حلول دائمة للمشردين. غير أن المحاولات الحالية لإغلاق مخيم كيوك تا لون في ولاية راخين تثير شواغل خطيرة. إذ لم يتم التشاور بشكل جدي مع سكان المخيم من عرقيتي الكامان والروهينغيا، ومع ذلك يريد هؤلاء العودة إلى مناطقهم الأصلية. كما أن الموقع الذي سيُنقلون إليه والجاري إنشاؤه قريبٌ من المخيم الحالي، وهو عرضةٌ للفيضانات ولا تتوافر فيه فرصُ كسب الرزق والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. ويهدد الاقتراح المطروح بوضع المشردين في حالة عزل دائم وإضفاء طابع الغيتو على المناطق التي يعيشون فيها.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

41 - تشـمل التزامات ميانمار بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية واجبَ احترام الحق في الحصـول على الغذاء الكافي والمياه وخدمات الصـرف الصـحي والسـكن والصـحة والتعليم والعمل والضـمان الاجتماعي والمشـاركة في الحياة الثقافية، وحماية هذه الحقوق كافة وإعمالها. وفي ميانمار على غرار الحال في بلدان أخرى كثيرة، تشـكّل حقوق ملكية الأراضـي، وكذلك أمن الحيازة، الركيزة التي تدعم حصـول نسـبة كبيرة من السـكان على الغذاء والمأوى وسـبل العيش والحق في التنمية. والعلاقة بالأرض تمثل، بالنســـبة للمجتمعات المحلية للأقليات العرقية، علاقةً روحية وثقافية واجتماعية أيضـــاً. ومما يتسم بالأهمية أن المسائل المتعلقة بالأراضـي كثيرا ما تكتسب بعداً سياسياً بالنظر إلى تعدد النزاعات المسلحة بين التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة.

42 - وقد دعت بعثة تقصي الحقائق في توصياتها إلى زيادة العناية الواجبة المبذولة لحماية حقوق الإنسان في جميع الاستثمارات التي يجري توظيفها في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما في ولايات كاشين وراخين وشان. كما شددت البعثة على ضرورة تنفيذ المشاريع الإنمائية بطريقة عادلة ومنصفة وغير تمييزية ومستدامة بعيداً عن السياسة. وتشير أحداث العامين الماضيين إلى أن الحال لم يكن كذلك.

43 - ففي أيلول/سبتمبر 2018، جرى تعديل قانون إدارة الأراضي المهجورة والبور والبكر لعام 2012 لفرض شروط بيروقراطية جديدة تنظم الحصول على التراخيص لاستغلال الأراضي المعتبرة قانوناً مهجورة أو بورا أو بكرا - ومعظمها يقع في ولايات يعيش فيها عددٌ كبير من أبناء الأقليات - مما يسهل أنشطة الزراعة والتعدين الواسعة النطاق وغيرها. ورغم أن التعديلات المذكورة اعترفت للمرة الأولى باستغلال الأراضي في الأغراض التي جرى بها العرف، فقد ظلت الحيازة حسب العرف غير معرّفة قانونا وغير مشمولة بحمايةٍ محددة في ظل الإطار القانوني المعقّد الذي ينظم استغلال الأراضي في ميانمار. وكانت نتيجة التعديل هي تجريد الملايين من صغار المزارعين من ممتلكاتهم وتجريم استمرارهم في استغلال الأراضي ما لم يتقدموا بطلبات للحصول على التصاريح المطلوبة حديثاً ويحصلوا عليها في غضون ستة أشهر من بدء نفاذ التعديل.

44 - وفي آب/أغسطس 2019، أقر البرلمان قانون حيازة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل، الذي حل محل قانون حيازة الأراضي لعام 1894. ورغم أن القانون الجديد يتضمن أهدافاً سياساتية إيجابية وقائمةً محدّدة بفئات "الأغراض العامة" التي تجيز مصادرة الأراضي ومتطلباتٍ تنظم إجراء المسوح لتحديد بعض الفئات السكانية التي يُحتمل أن تتأثر بالقانون ووضع تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي وخطط إعادة التوطين وإعادة التأهيل، فإنه لا يزال بعيداً عن كفالة الوفاء بالتزامات ميانمار بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن بعض فئات الأغراض العامة المحددة لها تعريف فضفاض للغاية، مما يهدد بإعطاء الأولوية للمصالح التجارية على حساب الحقوق الفردية والتكلفة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، لا يشمل القانون فئات عديدة من الأشخاص الذين سيتأثرون به - مثل أولئك الذين شردهم النزاع والمستحقين للتعويض وأولئك الذين يستغلون الأراضي بشكل جماعي - وهو ما يتعارض مع الالتزام بعدم التمييز المنصوص عليه في العهد.

45 - وفي شباط/فبراير 2020، أقر البرلمان تعديلات على قانون الأراضي الزراعية لعام 2012، أنشأت من الناحية العملية سوقاً قانونية للأراضي من خلال إضفاء الطابع الرسمي على حيازة الأراضي في المناطق الريفية باستخدام نظام لاستصدار شهادات لاستغلال الأراضي وتسجيل أغراض الاستغلال. ورغم احتواء التعديلات بعض العناصر الإيجابية، فالبادي أنها ستؤدي عموماً إلى تفاقم أوجه القصور التي اعترت قانون عام 2012. ويُذكر على وجه الخصوص أن عدم استيفاء المتطلبات البيروقراطية لطلب شهادات استغلال الأراضي والحصول عليها أصبح أمرا يجرمه القانون. وإضافة إلى ذلك، حُذِف النص الأصلي الذي يبيح إعادة الأراضي المصادَرة التي لا يجري استخدامها، مما يزيد من مخاطر الإفراط في الاستيلاء على الأراضي. كما وسّع التعديل تعريفَ "الأراضي الزراعية" ليشمل طرق استغلال الأراضي التي يغلب عليها الطابع العرفي بقدر أكبر، وهو ما من شأنه أن يحوّل الأراضي إلى سلعة بوصفها مورداً اقتصادياً تملكه الدولة بدلاً من الاعتراف بالمفهوم الثقافي للأرض كما تراه المجتمعات المحلية العرقية.

46 - وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة تنفيذ خطة ميانمار للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2018 وأدخلت العمل في أوائل عام 2019 بمصرف للمشاريع، ويوفر المصرف مع الخطة إطاراً سياساتياً للمشاريع الاستثمارية ومستودعاً للبيانات عن هذه المشاريع يمكن للجمهور الاطلاع عليه. وخلال الفترة نفسها تقريبا، التزمت الحكومة أيضا بالممر الاقتصادي بين الصين وميانمار، وهو إطار لمشاريع البنية التحتية والتجارة والنقل الواسعة النطاق يشكّل جزءا من مبادرة الحزام والطريق.

47 - ولا تزال التفاصيل المتوافرة بشأن خطة الممر الاقتصادي قليلة للغاية، مما يتنافى مع الوعود المقطوعة بالتزام الشفافية والتشاور مع أصحاب المصلحة. ولكي تفي ميانمار بالتزاماتها الإجرائية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي أن تتاح كافة المعلومات ذات الصلة للجهات المتأثرة بالممر الاقتصادي حتى يتسنى إجراء مشاورات حقيقية قبل أي انتقاص من الحقوق التي يحميها العهد. ووفقا للتقارير المنشورة، تتضمن المشاريع الرئيسية المشمولة بخطة الممر الاقتصادي خطَ سكك حديدية فائق السرعة - مع طريق سريع مواز - يربط بين رويلي في مقاطعة يونان بالصين وكيوكفوي بولاية راخين، ماراً بمدينة ميوز الواقعة في شمال ولاية شان، ثم يتفرع الخط إلى الجنوب ليربط بين ماندالاي ويانغون؛ علاوة على ثلاث مناطق جديدة للتعاون الاقتصادي في الطرف الشرقي من الممر؛ ومنطقة تعاون اقتصادي أخرى في الغرب، هي منطقة كيوكفوي الاقتصادية الخاصة، تشمل ميناء من موانئ أعالي البحار. وفي طرفي الممر كليهما، احتدم النزاع المسلح بين التاتماداو والمنظمات العرقية المسلحة احتداما شديدا على مدى العامين الماضيين (انظر الفرع ثانيا - ألف أعلاه). وبدون إجراء المشاورات على النحو المناسب مع المجتمعات المحلية المتأثرة وتقديم تأكيدات بحصول أبناء هذه المجتمعات على فوائد اقتصادية واجتماعية وغيرها من الفوائد وتوفير أشكال حماية محددة للحفاظ على الممارسات الثقافية والدينية وغيرها، قد تعجز خطة التنمية الاقتصادية الإقليمية هذه عن تحقيق رؤيتها المتمثلة في تقديم مساهمة فعلية في بناء السلام.

48 - ولا شك أن التنمية المستدامة مطلب حاسم الأهمية إذا أريد لميانمار أن تواصل مساعيها الرامية إلى انتشال شعبها من براثن الفقر وأن تضمن إعمال الحقوق المنصوص عليها في العهد بصورة تدريجية ومستمرة. وقد تصدت الحكومة للأثر الاجتماعي الاقتصادي المترتب على جائحة كوفيد-19 باستجابة أوفت إلى حدٍّ ما بالالتزامات الواقعة على كاهلها بموجب العهد. بيد أن القوانين المذكورة أعلاه لها تأثير سلبي هائل على الأراضي الريفية في ميانمار. فهي، إن طُبقت مجتمعة، تسمح بإفراط جشع في مصادرة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية لصالح رؤية للتنمية واسعة النطاق وثيقة الصلة بالأراضي تجور على مصالح فرادى المزارعين والمجتمعات المحلية وعلى حق أولئك المزارعين وأبناء تلك المجتمعات في الحفاظ على أراضيهم وسبل عيشهم وحياتهم الثقافية. وقد يؤدي تقنين سوق الأراضي في غياب ضمانات عامة قوية - بما في ذلك استقلال القضاء، وحرية الإعلام، وتوافر نظام شامل للضمان الاجتماعي - إلى تفاقم النزاعات القائمة وإشعال فتيل منازعات جديدة.

واو - الإصلاحات المؤسسية والقانونية

49 - خلافاً لتوصيات بعثة تقصي الحقائق، لم يُعَد النظر في القوانين والأوامر والسياسات والممارسات على جميع الصعد الحكومية التي تحدّ من حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع أو تلك التي تنطوي على تمييز في تطبيقها أو تأثيرها، ولم يجر تعديلها أو إلغاؤها. ولا تزال القوانين الأربعة المتعلقة بحماية العرق والدين سارية المفعول ولا تزال تشكّل خطرا جسيما على حقوق مجتمعات الأقليات العرقية

وحقوق النساء والأطفال. ولا يزال البرلمان يعتمد قوانين تمييزية في صياغتها أو أثرها، بما في ذلك التعديلات التي أدخلت في عام 2018 على قانون إدارة الأراضي المهجورة والبور والبكر. وفي عام 2019، سنّت ميانمار قانوناً جديداً لحقوق الطفل يحمي العديد من الحقوق التي تكرسها اتفاقية حقوق الطفل ويجرّم الانتهاكات الستة الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح. وفي حين ينص القانون على تسجيل جميع المواليد، فإنه لا يضمن لجميع الأطفال الحق في الجنسية.

50 - وتواصل الحكومة عملية التحقّق من الجنسية التي تقوم بها على أساس قانون الجنسية البورمي لعام 1982، حيث أفادت بأنها أصدرت 144 1 بطاقة تحقّق وطنية في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019. وقد تم تجاهل توصيات بعثة تقصي الحقائق بإنهاء تلك العملية وردّ حقوق الجنسية إلى الروهينغيا. ولا تزال مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير تفيد بأن الروهينغيا، بمن فيهم من أُطلق سراحهم من السجن في أوائل عام 2020، يُجبرون بشكل مباشر أو غير مباشر على قبول البطاقات. فقد تم في شهر نيسان/أبريل إطلاق سراح نحو 800 شخص كانوا قد اعتُقلوا أو سُجنوا في أجزاء أخرى من البلد، منهم قُصّر غير مصحوبين بذويهم كانوا قيد الحبس لمدة سنتين وبعضهم لا يتجاوز عمره الرابعة عشرة، وأُعيد هؤلاء إلى ولاية راخين حيث جرى احتجازهم في الحجر الصحي بسبب جائحة كوفيد-19. وذكر أفراد من تلك المجموعة أن كثيرين منهم تعيّن عليهم قبول بطاقات التحقّق الوطنية لكي يُفرج عنهم من الحجر الصحي. ولا يزال الاعتراف بحقوق الجنسية منفصلاً عن عملية التحقّق التي لم تسفر عن تحسّن في وضع الروهينغيا، بما في ذلك فيما يتعلق بحرية التنقل. وليس هناك ما يشير إلى أن الحكومة ستغيّر سياستها المتعلقة بالحرمان من الجنسية أو تلغي العمل بالقرارات التي اتخذتها قبل انتخابات عام 2015 القاضية بحرمان الروهينغيا من حق التصويت والترشّح للانتخابات، مما يلقي بظلال من الشك على نزاهة انتخابات عام 2020. ولا تزال الرؤية الإقصائية للمواطَنة وفكرة أمة ميانمار القائمة على مفهوم "الأعراق الوطنية" هي الأساس الذي تستند إليه تلك التدابير وغيرها من التدابير التمييزية.

51 - وقد بذلت الحكومة محاولةً لتنقيح الدستور في عامي 2019 و 2020. لكن أغلب الاقتراحات المطروحة فشلت بسبب استخدام ممثلي السلطة العسكرية في البرلمان حق النقض الذي يتمتعون به بحكم الواقع. والتعديلات المقترحة كان من شأنها أن تساعد ميانمار على التحول إلى الديمقراطية بسبل عدة منها الحدّ من دور القوات المسلحة في الحكومة. وفي عام 2019، أصبحت الإدارة العامة للخدمة المدنية خاضعةً لسيطرة المدنيين، وهو ما يشكّل خطوة إيجابية نحو التخلص من غلبة العنصر العسكري على السلطة اتُخذت بعيداً عن عملية تعديل الدستور.

52 - ولا تزال التشريعات الوطنية لا تشمل الجرائم المحظورة بموجب القانون الدولي، ولم يحرز أيّ تقدم نحو تعديل القانون لإقامة اختصاص المحاكم الوطنية بالجرائم الدولية. ولا يزال المدعون العامون وأعضاء الجهاز القضائي يفتقرون إلى الاستقلالية في عملهم، وكثيرا ما يُنتهك الحق في محاكمة عادلة. ويُذكر أن دليلَ المحاكمات العادلة الصادر عن مكتب النائب العام الاتحادي ومدونةَ أخلاقيات القضاء الصادرة عن المحكمة العليا نصّا على ضرورة التقيّد بالمعايير المعمول بها في سياق الإجراءات، غير أن تأثيرهما الحقيقي كان ضئيلا.

53 - وثمة شواغل تحيط باللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في ميانمار ومدى امتثالها للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بعد تعيين 11 عضوا جديدا فيها في كانون الثاني/يناير 2020. والأعضاء الجدد، الذين يضمون أربع نساء، هم جميعاً من

موظفي الخدمة المدنية السابقين، وإن كان لبعضهم خلفية عسكرية، ولا يتمتع أيٌّ منهم بخبرة في مجال حقوق الإنسان. ولا تضم اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني أو الأقليات. وخلال جائحة كوفيد-19، التزمت اللجنة الصمت وعمدت، في بياناتها العلنية الوحيدة، إلى إغداق الثناء على الحكومة والتاتماداو على ما اتخذاه من إجراءات، بما في ذلك وقف إطلاق النار المعلن من جانب واحد الذي استُثنِيت منه ولاية راخين. ويثير ذلك مزيدا من القلق بشأن استقلال اللجنة وقدرتها على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

زاي - الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في ميانمار

54 - استناداً إلى توصيات بعثة تقصي الحقائق، اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان، خطوات عديدة لتنفيذ خطة العمل المعروفة باسم "حقوق الإنسان أولا" والدعوة إلى العمل التي أطلقها الأمين العام بعد ذلك، في جميع أنشطة الفريق المنفذة على الصعيد القطري. وقد أُنجزت عدة عمليات بنجاح، في حين تأخرت عمليات أخرى بسبب جائحة كوفيد-19. وأنشئ فريقٌ عامل مؤلف من ممثلين للفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان التابع لفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري المعني بالعمل الإنساني، بما في ذلك عن المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، وكُلّف هذا الفريق العامل بتقييم مدى أهمية التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق بالنسبة لعمل أعضائه في مجالي حقوق الإنسان والعمل الإنساني في ميانمار وبرصد تنفيذ تلك التوصيات. وأمر الأمين العام بإعداد تقرير مستقل عن التحقيق الموجز والمستقل المجرى بشأن دور الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة من عام 2010 إلى عام 2018، وردت فيه في جملة أمور توصية بأن تنشأ آلياتٌ لضمان استمرار الحوار بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بشأن مسائل حقوق الإنسان وبأن يتم، من خلال الآليات القائمة مثل استراتيجية الحماية الخاصة بالفريق القطري المعني بالعمل الإنساني، رصدُ تنفيذ الحكومة لتوصيات بعثة تقصي الحقائق والإبلاغ عن جهودها في هذا المجال.

55 - ومن بين الأنشطة التي اتسمت بأهميتها الحاسمة بالنسبة لعمل فريق الأمم المتحدة القطري وضعُ استراتيجية مشتركة لحقوق الإنسان، بدعم من مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، حتى يتسنى إرساء إطار سياساتي مصمم خصيصاً لتعزيز احترام حقوق الإنسان بما يتمشى مع دعوة الأمين العام إلى العمل فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخطة عمل "حقوق الإنسان أولا". وقد وُضعت استراتيجية من هذا القبيل من خلال مشاورات موسّعة مع أصحاب المصلحة المعنيين داخل الأمم المتحدة وخارجها، وهي تستند أيضاً إلى نتائج التقرير المعد عن التحقيق الموجز والمستقل. وتشمل الاستراتيجية المذكورة أربعة أهداف رئيسية هي: عدم ترك أحد خلف الركب؛ وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ ومركز الأمم المتحدة كطرف فاعل ذي مصداقية يتمسك بالمبادئ ويعمل بفعالية؛ وتغيير ثقافة الأمم المتحدة.

56 - وفي عام 2019، قادت مفوضية حقوق الإنسان جهودا بُذلت لوضع نظام للإبلاغ يعتمد على الإنذار المبكر، وهو نظام زوّد الفريق القطري بمعلومات شهرية محدثة عن التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان، وبتقييمات المخاطر والاعتبارات التي يتعين النظر فيها تحسباً لإمكانية اتخاذ إجراءات مبكرة. واعتمادا على المدخلات المقدمة من جميع كيانات الأمم المتحدة، استحدث النظام عمليةً قائمة على توافق الآراء لجمع البيانات وتحليلها في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل "حقوق الإنسان أولا" وخطة الأمين العام الاستباقية. وقد وفر ذلك الدعم للفريق القطري في عمله على تنسيق الأنشطة الدعوية وتحديد أوجه التآزر الممكنة بين البرامج القائمة التي يمكن من خلالها تشجيع امتثال سلطات ميانمار لمعايير حقوق الإنسان.

57 - وتدعم المفوضية عملية لإجراء تحليل لمستوى العناية الواجبة الذي تبذله الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في عملها مع سلطات ميانمار ومع القطاع الخاص للتحقّق من اتساقه مع سياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وتحقيقاً لتلك الغاية، قام المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في آب/أغسطس 2019 بإبلاغ الحكومة رسمياً بالتزام الأمم المتحدة بتنفيذ العملية. وعلاوة على ذلك، أحاط فريق الأمم المتحدة القطري علماً على النحو الواجب بجميع النتائج والاستنتاجات التي وردت في تقرير بعثة تقصي الحقائق عن المصالح الاقتصادية للقوات المسلحة في ميانمار (A/HRC/42/CRP.3) واتخذ إجراءاتٍ محددة لإخضاع برامجه ومشترياته لعملية شاملة لبذل العناية الواجبة. وقامت وكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة تعمل في البلد بتنفيذ عملياتها الخاصة لبذل العناية الواجبة من أجل فحص جوانب معينة من أنشطتها الخاصة بتنفيذ البرامج والمشاريع.

58 - وفي نيسان/أبريل 2019، أنشأت الأمم المتحدة فريقاً عاملاً متعدد أصحاب المصلحة معنياً بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتتمثل مهمة الفريق في القيام بشكل منهجي بجمع البيانات عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير المعلومات اللازمة للاسترشاد بها في تحليل الاتجاهات، وتحديد الفرص المتاحة لتحرك من جانب الأمم المتحدة يزيد من امتثال ميانمار لالتزاماتها الدولية. والجهود جاريةٌ لتعزيز خدمات الاستجابة التي تتمحور حول الناجين من خلال العمل عن كثب مع الجهات الشريكة في المناطق التي لا تتوفر للأمم المتحدة إمكانية الوصول المادي إليها.

ثالثا - استنتاجات

59 - على الرغم من إحراز بعض التقدم، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بإغلاق مخيمات المشردين داخليا وسنّ قانون حقوق الطفل، لا تزال حالة حقوق الإنسان في ميانمار مدعاة للقلق البالغ، حيث يتواصل ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان ضد أفراد وشرائح من السكان في أنحاء عدة من البلد دون خشية من عقاب. ولم يُحرَز تقدم ملموس نحو المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ولضمان تحقيق تقدم نحو إنهاء الإفلات من العقاب وما يرتبط به من دورات متعاقبة من التمييز والعنف والانتهاك، يتعين على الحكومة والتاتماداو كليهما أن ينحيا جانباً الإجراءات السرية والعتيقة التي تدعي القيادةُ العسكرية أنها تخضِع نفسها للمساءلة من خلالها على أساس تسلسل القيادة. وهو نهج يتجلى في التصريحات التي أُدلي بها أمام محكمة العدل الدولية في كانون الأول/ديسمبر 2019 وأتى فيها أن ميانمار ستجري تحقيقاً في الانتهاكات الجسيمة وتحاكم من تُدعى مسؤوليتهم عنها عن طريق نظامها للقضاء العسكري. ويرى البلد أن قواته المسلحة فوق القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، ولا تخضع لمساءلة من أحد سوى نفسها. لكن ضمان المساءلة الحقيقية يتطلب آليات تتسم بالاستقلالية والشفافية ويديرها مدنيون لضمان حيدتها، ومن ثم بناء المصداقية وكسب ثقة الناس. ويجب أيضاً دعم المساءلة بعمليات للعدالة الانتقالية، بما في ذلك كفالة الحق في معرفة الحقيقة والحصول على التعويضات وضمانات عدم التكرار، وهي عمليات غائبة في الوقت الراهن.

60 - ويجب كذلك أن تعمد السلطات، فيما هي تشدّد على سيادة القانون، إلى تجاوز النهج القائم على حفظ القانون والنظام العام الذي يتخذ مسوغاً للسياسات القمعية والمواقف التمييزية التي لا تزال راسخة الجذور في ميانمار، وأن تتحول إلى نهج يعزز الشمولية واحترام الحقوق والمبادئ الديمقراطية. ويجب السماح للصحفيين والناشطين والمجتمع المدني بالعمل بحرية دونما عوائق، والسماح لهم بالتعبير عن أنفسهم

دون أن يخشوا التعرض للانتقام بسبب ممارستهم هذه الحقوق. فالبلد الذي ينعم بالرخاء وتقوم عمُده على الديمقراطية وسيادة القانون يحتاج إلى أصوات حرة ومؤسسات مستقلة، بما في ذلك تلك التي لها ولاية محددة في مجال حقوق الإنسان، وإلى إبداء الاحترام الكامل لجميع الطوائف دون تمييز لأي سبب من الأسباب. وما لم تتحقق هذه التغييرات، لن يتسنى إحراز تقدّم حقيقي نحو السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في ميانمار.

رابعا - توصيات

61 - **تكرر مفوضية حقوق الإنسان تأكيد التوصيات الواردة في التقارير السابقة للمفوّضة السامية وآليات حقوق الإنسان، بما يشمل المقرر(ة) الخاص(ة) المعني(ة) بميانمار والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق. وإضافة إلى ذلك، توصي المفوضيةُ حكومةَ ميانمار بما يلي:**

(أ) **القيام فورا بتوسيع نطاق وقفِ إطلاق النار ليشمل جميع أنحاء البلد وإنهاء انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية؛**

(ب) **القيام على وجه السرعة بإجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة ودقيقة في جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك السلوك المرتكب في ولايتي راخين وتشين الذي يمكن أن يشكّل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، وجميع مزاعم انتهاك حقوق الإنسان، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة من خلال إجراءات تتسم بالشفافية والمصداقية؛**

(ج) **الإقرار بوقوع جرائم جنسية في ولاية راخين ومناطق أخرى من البلد، واتخاذ تدابير محددة للكشف عن الجناة ومساءلتهم، وضمان تقديم الرعاية الصحية والخدمات النفسية الاجتماعية للناجيات والناجين؛**

(د) **تعزيز أنشطة بناء المؤسسات والإصلاحات الهيكلية من أجل صون سيادة القانون وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية من خلال نهج تشاركي وشامل للجميع، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل ضمان استقلال القضاء وإصلاح قطاع الأمن لتعزيز سيطرة المدنيين؛**

(هـ) **تيسير دخول موظفي المفوضية البلد، ريثما يتم إنشاء مكتب لها فيه، والانخراط في أنشطة للتعاون التقني مع المفوضية؛**

(و) **تعديل قانون الجنسية البورمي لعام 1982 بإلغاء الروابط بين العرق والمواطَنة وردِّ الجنسية إلى الروهينغيا؛**

(ز) **ضمان التوصل لحلول مستدامة فيما يتعلق بالمشردين وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإغلاق مخيمات المشردين داخلياً، بما يتسق مع المعايير الدولية؛**

(ح) **كفالة امتثال اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في ميانمار امتثالا تاما لمبادئ باريس، وتعيين أعضاء اللجنة باتباع عملية تتسم بالشفافية، وضم ممثلين للمجتمع المدني وجماعات الأقليات العرقية إلى عضويتها؛**

(ط) تعليق عمليات مصادرة الأراضي بموجب قانون الأراضي الزراعية لعام 2012 وقانون إدارة الأراضي المهجورة والبور والبكر لعام 2012 وقانون حيازة الأراضي لعام 1894 وقانون حيازة الأراضي وإعادة التوطين وإعادة التأهيل لعام 2019 ريثما يتم وضع إطار لإدارة الأراضي يتماشى مع السياسة الوطنية لاستغلال الأراضي لعام 2016؛

(ي) تهيئة بيئةٍ مواتية لوسائل إعلام مستقلة ومجتمع مدني حر، بما في ذلك عن طريق الاعتراف علناً بما لهما من دور قيّم في المجتمعات الديمقراطية والامتناع عن تجريم ممارسة أيهما لحقوقه وحرياته؛

(ك) التعاون والعمل بشكل هادف مع المقرر الخاص المعيّن حديثاً المعني بميانمار ومع آليات العدالة والمساءلة الدولية المعنية.

62 - وتوصي مفوضية حقوق الإنسان أيضا بأن تتخذ المنظمات العرقية المسلحة في ميانمار كلّ ما في وسعها من تدابير لإنهاء الأعمال العدائية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وخروقات قانون حقوق الإنسان.

63 - وعلاوة على ذلك، توصي المفوضية بأن تقوم الأمم المتحدة في ميانمار بما يلي:

(أ) مواصلة العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة تقصي الحقائق والدعوة إلى مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة التي يحظرها القانون الدولي، وذلك بطريقة شاملة ومتعددة الأوجه تركّز على إعمال حقوق الضحايا ومنع تكرار ارتكاب هذه الجرائم؛

(ب) كفالة أن تتضمن جميع البرامج القطرية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان وأن تخضع لعمليات بذل العناية الواجبة.